المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الشريعة

القواعد الأصولية عند الحنفية في الأدلة المختلف فيها
– جمعاً ودراسة نظرية تطبيقية –

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه

إعداد الطالب

علي بن عباس بن أحمد طامي

الرقم الجامعي:٤٣٣٨٨٣٣٨

إشراف الدكتور

علاء الدين رحال

عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى

العام الجامعي

١٤٣٥هـ/١٤٣٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾(التوبة:١٢٢)

وعن معاوية ﷺأن النبي ﷺقال:" من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" [١].

قال معاذ ﷺ:" تعلموا العلم، فإن تعلمه حسنة، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وبذله قربة، وتعليمه من لا يعلمه صدقة" [٢].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم ، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، حديث رقم(٧١)،(١/٢٥)، وأخرجه مسلم، كتاب الزكاة ، باب النهي عن المسألة، حديث رقم(١٠٣٧)،(٢/٧١٩).

(٢) تنبيه الغافلين لأبي الليث السمرقندي (١/٤٢٩)، إحياء علوم الدين للغزالي (١/١١).

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة / القواعد الأصولية عند الحنفية في الأدلة المختلف فيها دراسة نظرية تطبيقية مقدمة لنيل درجة الماجستير .

جاءت هذه الرسالة في مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة .

المقدمة تحدثت فيها عن أهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث ، ومنهج البحث .

الفصل الأول: ويشتمل على أربعة مباحث .

المبحث الأول : أصول مذهب أبي حنيفة .

المبحث الثاني : منهج الحنفية في التأليف في أصول الفقه .

المبحث الثالث : أشهر علماء الأصول ، ومؤلفاتهم الأصولية .

المبحث الرابع : التعريف بالقواعد الأصولية .

الفصل الثاني : الدراسات التطبيقية ، ويشتمل على ثمانية مباحث .

المبحث الأول : القواعد المتعلقة بالاستحسان .

المبحث الثاني : القواعد المتعلقة بالمصلحة المرسلة .

المبحث الثالث : القواعد المتعلقة بالعرف .

المبحث الرابع : القواعد المتعلقة بشرع من قبلنا .

المبحث الخامس : القواعد المتعلقة بقول الصحابي .

المبحث السادس : القواعد المتعلقة بمذهب التابعي .

المبحث السابع : القواعد المتعلقة بالاستصحاب .

المبحث الثامن : قاعدة الاستقراء .

وجاءت بعد هذين الفصلين خاتمة واشتملت على أهم النتائج من خلال البحث .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد .

الباحث
علي بن عباس أحمد طامي

المشرف على الرسالة
الدكتور/ علاء الدين رحال

Abstract:

Rules fundamentalism at the Hanafya in the disputed evidence

Introduction to the Master's degree
This thesis came in the introduction, chapters, and a conclusion.
Provided in which it spoke about the importance of the subject, and why it has chosen, and previous studies, the research plan, and research methodology.
Chapter I: includes four topics
First topic: Origins view of Abu Hanifa.
The second topic: Hanafyaapproach in authoring in jurisprudence.
Section III: famous assets and their compositions fundamentalist scholars.
Section IV: definition of assets rules.
Chapter II: Applied Studies, and includes eight Investigation.
First topic: the rules concerning the plaudits.
The second topic: the rules relating to interest sent.
The third topic: the rules concerning the convention.
The fourth topic: the rules relating to the laws of us.
The fifth topic: the rules relating to the words of the Companion.
Section VI: the rules relating to the doctrine of Tabi.
Section VII: rules concerning Balastsahab.
Section VIII: induction.
Came after the conclusion of these two chapters included on the most important findings through research.
And blessings and peace be upon the Prophet Muhammad ..
Researcher
Ali bin Abbas Ahmed Tami
Supervisor Thesis
Dr. Aladdin Rahal

الإهداء

إلى من جاهدا وبذلا الغالي في تربيتي، إلى نواة الإصلاح بعد الله تعالى، إلى والدَي العزيزين.

إلى كل من ساهم بقول أو عمل في إخراج هذه الرسالة.

إلى طلبة العلم الشرعي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،أما بعد:

فإن أشرف وأغلى ما يشتغل به المسلم: عبادةُ الله تعالى، وأجلها قدراً، وأكثرها بركةً: العلمُ الشرعي، فهو الطريق إلى عبادة الله تعالى على بصيرة وهدى.

ولاشك أن علم تخريج الفروع على الأصول من أعظم العلوم نفعاً وأجلها قدراً إذ فيه ربط للفروع الفقهية بقواعدها الأصولية، وقد نبّه غير واحد من العلماء على هذا، يقول الزَّنْجاني[(١)] ـرحمه اللهـ:"...ثم لا يخفى عليك أن الفروع إنما تبنى على الأصول وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأداتها التي هي أصول الفقه لا يتسع له المجال ولا يمكنه التفريع عليها بحال فإن المسائل الفرعية على اتساعها وبعد غاياتها لها أصولٌ معلومة وأوضاعٌ منظومة ومن لم يعرف أصولها لم يحط بها علماً"[(٢)].

---

(١) هو محمود بن أحمد بن محمود، أبو المناقب، شهاب الدين الزنجاني، ولد سنة ٥٧٣هـ، من فقهاء الشافعية، من أهل زنجان بقرب أذربيجان، استوطن بغداد وولي فيها نيابة قضاء القضاة، من مصنفاته: كتاب تخريج الفروع على الأصول، كتاب في تفسير القرآن، اختصر الصحاح للجوهري في اللغة، استشهد ببغداد بسيف التتار سنة ٦٥٦هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة(١٢٦/٢).

(٢) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص(٤٧).

ويؤكد هذا المعنى الإسنوي[١]– رحمه الله– حين يقول:" فإن أصول الفقه علم عظم نفعه وقدره وعلا شرفه وفخره إذ هو مثار الأحكام الشرعية ومنار الفتاوى الفرعية التي بها صلاح المكلفين معاشا ومعادا، ثم إنه العمدة في الاجتهاد وأهم ما يتوقف عليه من المواد كما نص عليه العلماء ووصفه به الأئمة الفضلاء"[٢].

وقد أنعم الله علي بالتخصص في هذا العلم العظيم، وبعد الفراغ من السنة المنهجية بدأت أبحث عن موضوع في أصول الفقه، فيسّر الله لي بعض المشايخ الفضلاء في قسم الشريعة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى لاختيار موضوع أطروحتي في الماجستير فوقع على موضوع (القواعد الأصولية عند الحنفية في مباحث الأدلة المختلف فيها جمعاً ودراسة نظرية تطبيقية)، فجزاهم الله خير الجزاء.

بعد ذلك بدأت البحث عن القواعد الأصولية من كتب الحنفية المعتمدة، فيسر الله لي استخراج تلك القواعد التي تتخرج عليها الفروع الفقهية، علماً أن رسالتي جزء من مشروع تم اعتماده في قسم الشريعة .

---

(١) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر القرشي الإسنوي المصري، الملقب بجمال الدين، الفقيه الأصولي النحوي، ولد بإسنا سنة ٧٠٤هـ، من مصنفاته: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الكواكب الدرية في تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية، الأشباه والنظائر في فقه الشافعية، توفي بمصر سنة ٧٧٢هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر(١٤٧/٣).

(٢) التمهيد للإسنوي ص(٤٣).

أهمية البحث وسبب اختياره:

١– إن علم تخريج الفروع على الأصول من أهم العلوم المساعدة على استنباط أحكام النوازل والمستجدات على الوجه الصحيح.

٢– إن هذا العلم ينمّي الملكة الفقهية، ويدرب الباحث على ربط الفرع بأصله[١].

٣– إن هذا العلم يربط الفروع الفقهية بأصولها، ولا يمكن أن تحقق الفائدة المرجوة من أصول الفقه إلا به، فهو يخرج علم الأصول من جانبه النظري إلى مجال تطبيقي علمي.

٤– إن هذا العلم يوقفنا على معرفة كثير من أسباب الاختلاف بين الفقهاء خاصة فيما يتعلق منها بالقواعد الأصولية.

---

(١) التخريج عند الفقهاء والأصوليين للباحسين ص(٥٩).

إشكالية الدراسة وأسئلتها:

تبرز إشكالية الدراسة في بحث القواعد الأصولية عند الحنفية في مباحث الأدلة المختلف فيها، ويتفرع من الإشكالية عدة أسئلة:

١- ما أصول مذهب الحنفية ومنهجهم في التأليف في أصول الفقه ؟

٢- ما المقصود بالقاعدة الأصولية وما الفرق بينها وبين القاعدة الفقهية ؟

٣- ما القواعد المتعلقة بالاستحسان ؟

٤- ما القواعد المتعلقة بالمصلحة المرسلة ؟

٥- ما هي قواعد العرف الأصولية ؟

٦- ما القواعد الأصولية المتعلقة بشرع من قبلنا ؟

٧- ما القواعد المتعلقة بقول الصحابي ؟

٨- ما القواعد المتعلقة بمذهب التابعي ؟

٩- ما هي القواعد الأصولية المتعلقة بالاستصحاب ؟

١٠- ما المقصود بقاعدة الاستقراء ؟

أهداف الموضوع:

١- التعرف على أصول مذهب الحنفية ومنهجهم في التأليف.

٢- بيان المقصود بالقاعدة الأصولية وإبراز جهود الحنفية في فن تخريج الفروع على الأصول.

٣- التعرف على قواعد الاستحسان تفصيلاً، وتطبيقاتها الفقهية.

٤- يهدف البحث لمعرفة قواعد المصلحة المرسلة وأهم تطبيقاتها الفقهية.

٥- يسعى البحث للكشف عن قواعد العرف الأصولية وتخريجاتها الفقهية.

٦- التعرف على القواعد الأصولية المتعلقة بشرع من قبلنا.

٧- إبراز القواعد المتعلقة بقول الصحابي.

٨- إظهار قواعد مذهب التابعي.

٩- إبراز القواعد الأصولية المتعلقة بالاستصحاب.

١٠- بيان المقصود بقاعدة الاستقراء.

الدراسات السابقة:

وهذه الدراسة تنقسم إلى قسمين دراسة قديمة ودراسة حديثة ،

أولاً: الدراسة القديمة ، وهي كالتالي:

١– كتاب تخريج الفروع على الأصول لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني (ت٦٥٦هـ).

والكتاب مطبوع ، حققه محمد أديب الصالح ، ويقع في ٤٠٩ صفحة ، وقد كتبه المؤلف ليبَّن مآخذ الخلافات بين الأئمة، وأنها تعود إلى الاختلاف في الأصول التي تبنى عليها الفروع، وكان منهجه أن يذكر المسألة الأصولية التي تردّ إليها الفروع، ويذكر وجهات نظر المختلفين، ثم يبيّن ما ينبني على ذلك من اختلاف الفقهاء ، وكان ترتيبه للمسائل على وفق الأبواب الفقهية بدءاً بكتاب الطهارة وانتهاءً بمسائل الكتابة إلا أنه لم يستوعب جميع الأبواب الفقهية .

ويلاحظ أن المؤلف اقتصر في البحث على مذهبي الحنفية والشافعية إلا ما نقله في مسألة الطلاق عن الإمام مالك[(١)].

٢– كتاب مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لأبي عبد الله محمد بن أحمد المالكي الشريف التلمساني (ت ٧٧١هـ) .

والكتاب مطبوع بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، وقد طبع أكثر من مرة ، و

---

(١) انظر: مقدمة تخريج الفروع على الأصول لمحمد أديب الصالح ص (١٥)، التخريج عند الفقهاء والأصوليين للباحسين ص(١١٩–١٢١).

هو كتاب أصوليٌ واضح العبارة ، ومما زاده وضوحاً أنه كان يقرن تقرير المسائل الأصولية بالفروع الفقهية المختلف فيها ، بناءً على الاختلاف في القواعد الأصولية .

وقد أكثر من ذكر الفروع الفقهية ، الأمر الذي جعل الكتاب مضموماً إلى كتب التخريج .

ويلاحظ أن تعرضه لأثر الخلاف في المسائل الأصولية في الفقه بين المذاهب الثلاثة الحنفي والمالكي والشافعي ، ولم يذكر غيرهم إلا نادراً[١] .

٣–كتاب التمهيد لجمال الدين أبي محمد عبد الرحيم الأسنوي(ت٧٧٢) .

وهو كتاب مطبوع ، طبع أكثر من مرة ، وقد حققه الدكتور محمد حسن هيتو١٣٩١هـ ، ومحمد حسن محمد حسن إسماعيل ١٤٢٤هـ ، ويقع في ٦٧٠ صفحة.

وقد رتب المؤلف كتابه على مناهج كتب الصول فبدأ بالأحكام ثم انتهى بمباحث الاجتهاد والفتوى ، وفرّع عليها المسائل الفقهية ، وقد تناول أمهات القضايا الأصولية ولكنه لم يستوعبها جميعاً ، وكان يذكر القاعدة الأصولية أولاً ، ثم يذكر آراء الأصوليين التي قيلت فيها دون أن يستدل لها إلا في القليل منها ، وإذا استدل اكتفى بالاستدلال الموجز، واكتفى من ذلك بالاستدلال للمذهب الراجح أو الصحيح عنده .وقد جعل تفريعاته على

(١) انظر:مقدمة مفتاح الوصول لعبد الوهاب عبد اللطيف ص (١٠–١١) التخريج عند الفقهاء والأصوليين للباحسين ص(١٤٠–١٤٣).

الأدلة والقواعد الأصولية تابعة لوجهات نظر علماء الشافعية [١].

٤–كتاب القواعد والفوائد الأصولية لأبي الحسن علاء الدين بن محمد بن عباس البعلي المعروف بابن اللحام (ت٨٠٣هـ) .

والكتاب مطبوع ، وقد طبع في عام ١٣٧٥هـ، وحققه الشيخ محمد حامد الفقي، وتميز هذا الكتاب بأنه مزج القواعد الأصولية بالفروع ، فهو يهتم بالجانب التطبيقي كثيراً ، وكان يحرر القاعدة ويبيّن المراد منها ، ويذكر وجهات النظر وآراء العلماء فيها إلا قليلاً ، بعد ذلك يذكر بعدها ما ينبني عليها من فروع إلا أنه عند التفريع والبناء على الخلاف كان يقتصر على ذكر الآراء في المذهب، وكان يرجّح ما يرى أنه الصواب حيث لم يكتف بالنقل المجرد [٢].

ثانياً: الدراسة الحديثة ، وهي كالتالي:

١– كتاب أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء للدكتور مصطفى الخن (ت١٤٢٩هـ).

ويقع هذا الكتاب في٥٧٦ صفحة، وقد قسمه المؤلف إلى بحث تمهيدي وستة أبواب وخاتمة، وكان فيه بيان ما كان للاختلاف في القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة المتفق عليها، والمختلف فيها من أثر في اختلاف الفقهاء ، إلا أن نصيب البحث في الأدلة المختلف فيها

(١) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين للباحسين ص(١٤٨–١٥١).

(٢) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين للباحسين ص(١٥٨–١٦٣).

يسير، حيث لم يتعرض إلا للاستصلاح، والاستصحاب، ومذهب الصحابي، وبعض الفروع الفقهية المبنية عليها.

٢- كتاب أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي للدكتور مصطفى البغا. ويقع هذا الكتاب في ٧٠٣ صفحة، وقد قسمه المؤلف إلى تمهيد وعشرة أبواب وخاتمة حيث تعرض المؤلف لجميع الأدلة المختلف فيها وما لها من أثر في الفروع الفقهية، مكملاً لما عمله الخن في كتابه، غير أنه لم يتعرض لبعض القواعد ذات الصلة بالدليل.

٣- تخريج الفروع على الأصول من كتاب العناية شرح الهداية للبابرتي دراسة مقارنة بكتابه التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي ، رسالة ماجستير مقدمة عام (١٤٣١هـ) لجامعة الإمام محمد بن سعود للباحثة: هنوف بنت علي القصير.

فالرسالة محصورة في كتاب واحد، ورأي المؤلف فقط، وقد تعرض لجميع الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها، فهو يعرض الدليل، ويذكر حجيته، وما يندرج تحته من فروع فقهية من كتاب العناية، ولم يتعرض للقواعد الأصولية المندرجة تحت الدليل.

وأما بالنسبة لموضوعي، فهو يبحث في القواعد الأصولية عند الحنفية على وجه الخصوص من الأدلة المختلف فيها. وما يندرج تحتها من قواعد، مع ذكر الفروع الفقهية المبنية على جميع القواعد التي تعرضت لها .

خطة البحث

قسمت البحث إلى: مقدمة، وفصلين، وخاتمة، على النحو التالي:

– المقدمة، وتشتمل على الأمور التالية:

١– أهمية الموضوع وسبب اختياره.

٢– الدراسات السابقة.

٣– خطة البحث.

٤– منهج البحث.

الفصل الأول: أصول مذهب أبي حنيفة ومنهج الحنفية في التأليف وأشهر مؤلفاتهم، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: أصول مذهب أبي حنيفة.

المبحث الثاني: منهج الحنفية في التأليف في أصول الفقه.

المبحث الثالث: أشهر علماء الأصول ومؤلفاتهم الأصولية.

المبحث الرابع: التعريف بالقواعد الأصولية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالقاعدة الأصولية.

المطلب الثاني: الفرق بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية.

المطلب الثالث: أهمية دراسة القواعد الأصولية .

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

ويشمل ثمانية مباحث:

المبحث الأول: القواعد الأصولية المتعلقة بالاستحسان، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الاستحسان حجة.

المطلب الثاني:الاستحسان بالنص حجة.

المطلب الثالث:الاستحسان بالضرورة حجة.

المطلب الرابع:الاستحسان بالإجماع حجة.

المطلب الخامس:الاستحسان بالقياس الخفي حجة.

المبحث الثاني: القواعد الأصولية المتعلّقة بالمصلحة المرسلة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المصلحة المرسلة ليست بحجة.

المطلب الثاني: الأحكام الشرعية وضعت لمصالح العباد.

المبحث الثالث: القواعد الأصولية المتعلقة بالعرف، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: العرف حجة شرعية.

المطلب الثاني: العرف مقدم على القياس عند التعارض.

المطلب الثالث:العرف القولي يخصص العام.

المطلب الرابع: العرف العملي يخصص العام.

المطلب الخامس: تترك الحقيقة بدلالة العادة.

المطلب السادس:المجاز المتعارف عليه أولى من الحقيقة المستعملة.

المطلب السابع: العرف مقدم على الشرع عند التعارض .

المطلب الثامن: العادة المطّردة تنزّل منزلة الشرط.

المبحث الرابع: القواعد الأصولية المتعلقة بشرع من قبلنا، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شرع من قبلنا شرع لنا إذا جاء في شرعنا ما يؤيده.

المطلب الثاني: شرع من قبلنا ليس بشرع لنا إذا نسخ في شرعنا.

المطلب الثالث: شرع من قبلنا إذا لم يرد في شرعنا ما يثبته ولا ما ينفيه ولا ما ينسخه فهو شرع لنا .

المبحث الخامس:القواعد الأصولية المتعلقة بقول الصحابي، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: قول الصحابي حجة فيما لا مدخل للقياس فيه.

المطلب الثاني: قول الصحابي في مسائل الاجتهاد حجة إذا اشتهر ولم يعرف له مخالف.

المطلب الثالث: قول الواحد من الصحابة ليس بحجة على صحابي مثله إذا خالفه.

المطلب الرابع: قول الصحابي مقدم على القياس إذا خالفه.

المطلب الخامس: قول الصحابي يُخص به العموم.

المطالب السادس: مرسل الصحابي حجة شرعية.

المبحث السادس:القواعد الأصولية المتعلّقة بمذهب التابعي،وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مذهب التابعي ليس بحجة.

المطلب الثاني: قول التابعي لا يقدم على القياس.

المطلب الثالث: قول التابعي معتبر عند انعقاد إجماع الصحابة.

المبحث السابع: القواعد الأصولية المتعلقة بالاستصحاب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: استصحاب الحكم الثابت بدليل مطلق لا يتعرض للبقاء والزوال،مع احتمال قيام الدليل، حجة للدفع .

المطلب الثاني: استصحاب الحكم الثابت بالإجماع في محل الخلاف، ليس بحجة.

المطلب الثالث: الأصل في المنافع قبل ورود الشرع الإباحة.

المبحث الثامن: قاعدة الاستقراء ، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول : الاستقراء حجة

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، ومن ثم الفهارس، وتشتمل على:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر.

- فهرس الموضوعات.

منهجي في البحث:

راعيت في إعداد هذه الرسالة المنهج العلمي الآتي:

أولاً: منهج الكتابة في الموضع ذاته وهو على النحو التالي:

أ- القيام باستقراء جميع القواعد الأصولية المتعلقة بمبحث الأدلة المختلف فيها عند الحنفية من كتبهم الأصيلة.

ب- توثيق القاعدة من كتبهم الأصيلة.

ت- حرصت على التقيد بنص القاعدة كما صاغها علماء الأصول في المذهب الحنفي ولا أتدخل في الصياغة إلا عند الضرورة القصوى.

ث- أشرح القاعدة مع التمثيل لها كلما أمكن.

ج- أذكر مذاهب الأصوليين في حجية القاعدة داخل المذهب وخارجه مع ذكر الأدلة والمناقشة باختصار مع الترجيح.

ح- أذكر بعض الفروع الفقهية التي يمكن تخريجها على القاعدة.

ثانياً: المنهج العام في الكتابة وهو على النحو التالي:

أ– الاعتماد عند الكتابة على المصادر الأصيلة في كل مسألة بحسبها وعدم الرجوع إلى المصادر التابعة إلا عند الضرورة.

ب– التمهيد للمسألة بما يوضحها كلما تطلب المقام ذلك.

ت– سأتبع في التعريفات ما يلي:

١– التعريف اللغوي، ويتضمن الجانب الصرفي، وجانب الاشتقاق، وجانب المعنى اللغوي للفظ.

٢– التعريف الاصطلاحي، ويتضمن ذكر أهم التعريفات، وشرح ما يحتاج إلى شرح،واختيار الراجح، وبيان وجه اختياره.

٣– بيان العلاقة بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي.

ث– القيام بكتابة المعلومات من المصادر بالمعنى لا بالنص، ما لم يكن المقام يتطلب ذكر الكلام بنصه فأذكره على ما هو عليه.

ج– الاعتراف بالسبق لأهله في تقرير فكرة،أو نص بدليل،أو مناقشة، أو ضرب مثال، أو ترجيح رأي.... إلخ